

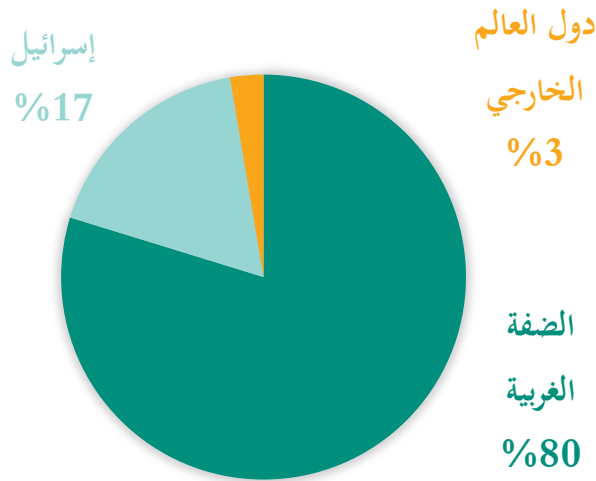
غزة بالأرقام

خروج البضائع

تسمح إسرائيل منذ تشرين الثاني عام 2014 بتسويق محدود من البضائع المختلفة من قطاع غزة في الضفة الغربية، كما وتسمح بتسويق محدود جداً لمنتجات من القطاع في إسرائيل منذ آذار 2015. التصدير من غزة لدول العالم الخارجي مسموح، انما الطلب عليه ضئيل. شكّل المعدل الشهري للشاحنات التي غادرت قطاع غزة إلى الوجهات المختلفة في النصف الأول من العام الجاري حوالي 25% فقط من المعدل الشهري لخروج الشاحنات في العام 2007، قبل فرض الإغلاق الإسرائيلي.

تسويق بضائع من غزة حسب الوجهة

عدد الشاحنات، النصف الأول 2017



خروج شاحنات البضائع من قطاع غزة

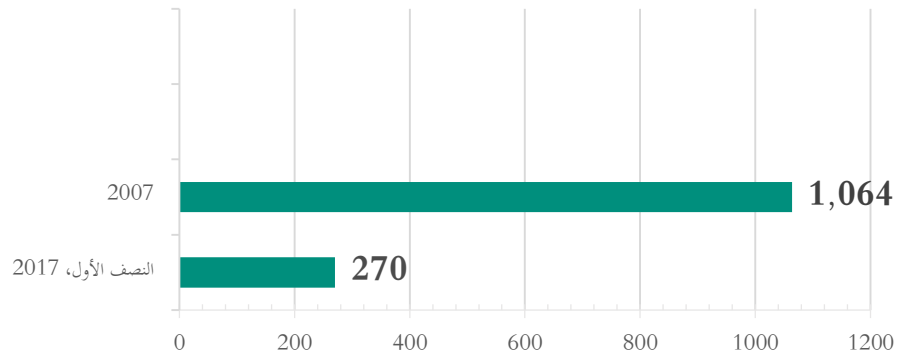
معدّل شهري

25%

نسبة شاحنات البضائع

الخارجة من القطاع في النصف الأول

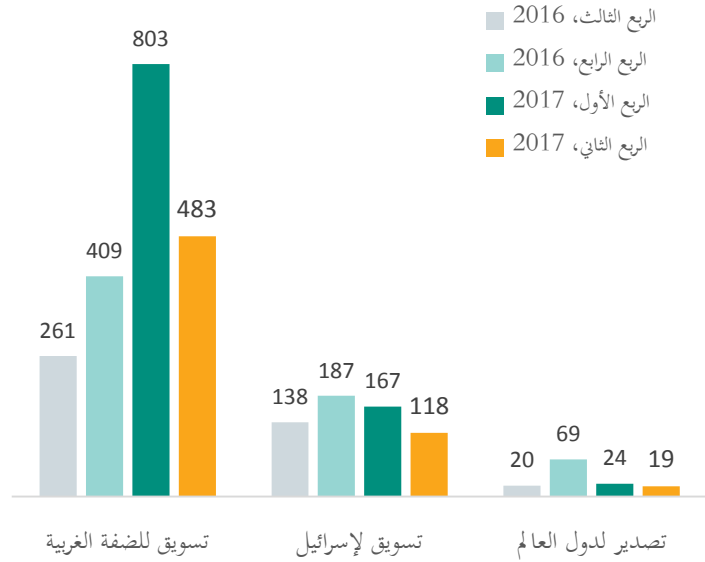
للعام 2017، مقارنة مع العام 2007



خروج شاحنات البضائع من غزة في السنة الأخيرة

عدد الشاحنات حسب وجهة التسويق

مُعظم البضائع الخارجة من القطاع هي مُنتجات زراعية. إسرائيل هي التي تحدد أي أنواع حضروات تُسوّق خارج غزة وأي أنواع ممنوعة من التسويق. بالإضافة، تسمح إسرائيل بتسويق الأنسجة والأثاث إلى الضفة الغربية. ويتسويق محدود أيضًا إلى إسرائيل، يقتصر على الباذنجان، الطماطم، الأثاث، الأنسجة والخردة.

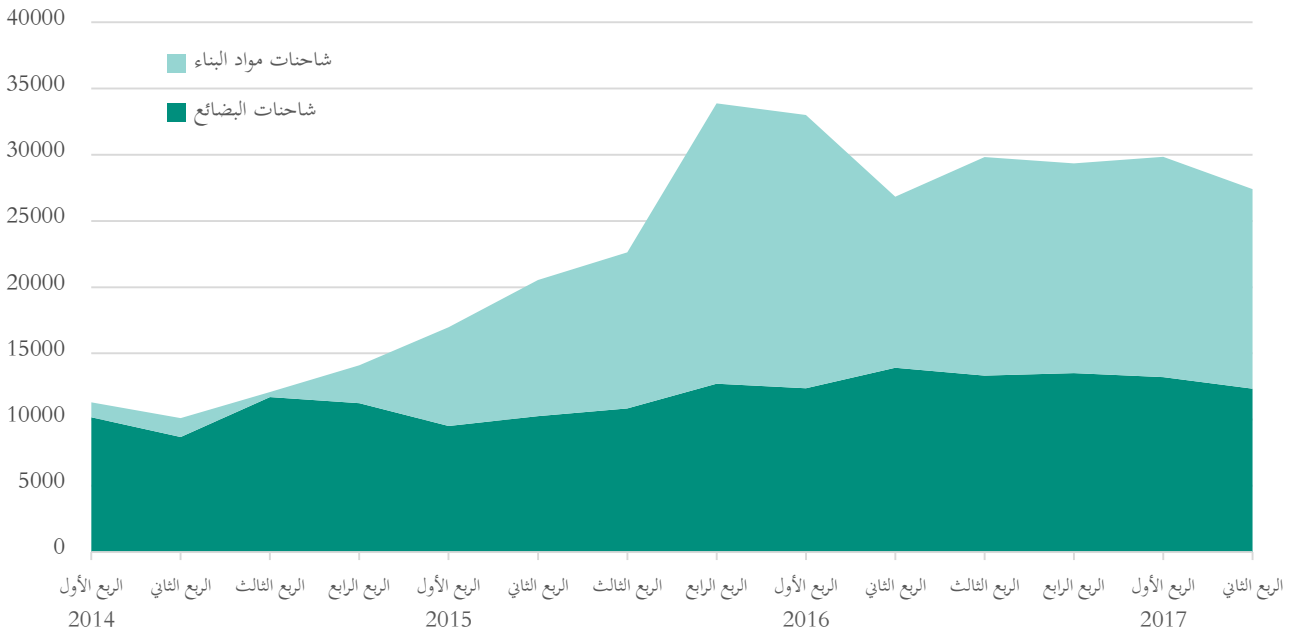


دخول البضائع إلى قطاع غزة

خلال النصف الأول من عام 2017 دخلت شهريًا حوالي 9,542 شاحنة بضائع في المعدل عبر معبر كرم أبو سالم (لا يشمل ذلك شاحنات الوقود). أكثر من نصف الشاحنات التي دخلت كانت شاحنات تحمل "مواد بناء أساسية"، أي حصى، أسمنت وحديد.

دخول شاحنات البضائع عبر معبر كرم أبو سالم

عدد الشاحنات، حسب الربع من السنة



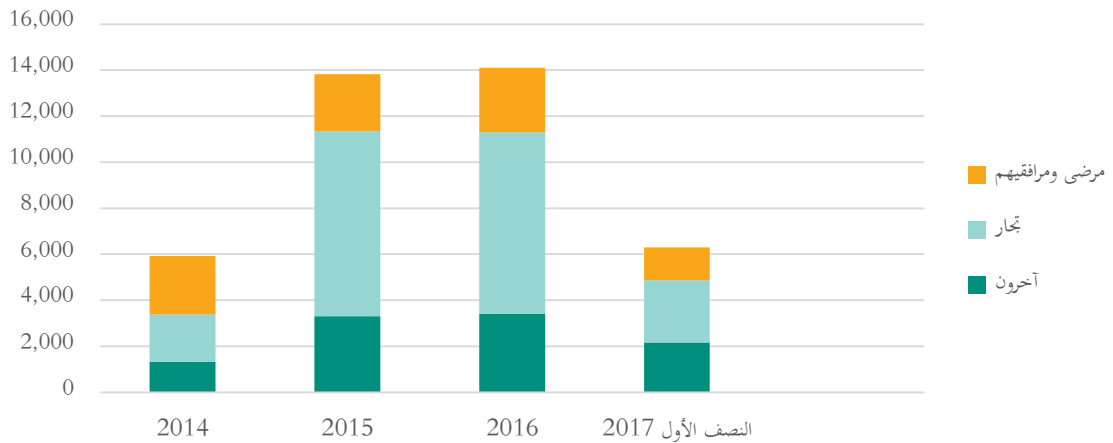
دخول مواد البناء

منذ أيلول 2014 وحتى نهاية النصف الأول للعام 2017، دخل قطاع غزة ما مجمله 584,836,8 طنًا من مواد البناء. "آلية تنسيق دخول مواد البناء للقطاع"، GRM، تأسست بعد انتهاء العملية العسكرية صيف 2014 (الجرف الصامد)، وذلك حسب طلب إسرائيل. تقريبًا، كل مواد البناء اليوم تدخل إلى القطاع عبر هذه الآلية. أما آلية مُعقّدة، عملية اتخاذ القرارات فيها غير شفّافة والكثير من المشاريع المتعلّقة بما لا زالت في تأخّر ملحوظ. في أواخر العام 2015، تم إخراج الحصى من قائمة المواد "ثنائية الاستخدام"، ويتم دخوله اليوم بدون تقييدات ومن دون علاقة لآلية التنسيق. كمية صغيرة من مواد البناء تدخل بين الفترة والأخرى عبر معبر رفح من مصر. وكما هو مُلاحظ في الرسم البياني أعلاه، مُعظم الارتفاع في دخول البضائع الذي تم تسجيله منذ نهاية العام 2014 نابع من دخول كميات مواد البناء عبر الآلية، وليس من دخول البضائع الأخرى (التي بقيت وتيرة دخولها على حالها دون تغيير ملحوظ).

تنقل الأشخاص عبر معبر إيرز

تقييد إسرائيل خروج الفلسطينيين من قطاع غزة عبر معبر إيرز وتحصره في ثلاث فئات فقط: التجار، المرضى والمرافقين والحالات الإنسانية الحرجة. في المجمل، تم تسجيل ما معدّله حوالي 12 ألف حالة خروج شهرية للفلسطينيين خلال عام 2016، أي أقل من 2.5% من عدد حالات الخروج الشهرية التي سُجّلت خلال العام 2000، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. أما في النصف الأول من عام 2017، فانخفض مُعدّل حالات الخروج الشهري بحوالي 48% ووصل إلى 6,302 حالة خروج شهرية.

مُعدل شهري لحالات الخروج



فئة **التجار** هي الفئة الأكبر من ناحية حالات الخروج للفلسطينيين عبر معبر إيرز، حوالي 42% من مجمل حالات الخروج الشهرية. منذ إغلاق معبر رفح عام 2013 تفاقمت حاجة السكان في القطاع للخروج عبر معبر إيرز، والذي بدوره استطاع جزئيًا فقط سد الحاجة عن طريق الارتفاع الذي سجّله في حالات خروج الفلسطينيين عبره. في النصف الأول من عام 2017، طرأ انخفاضًا بحوالي 59% على عدد حالات الخروج ضمن هذه الفئة عبر معبر إيرز (2,696 حالة)، مُقارنةً في المعدل الشهري للفئة نفسها في العام المنصرم (6,637).

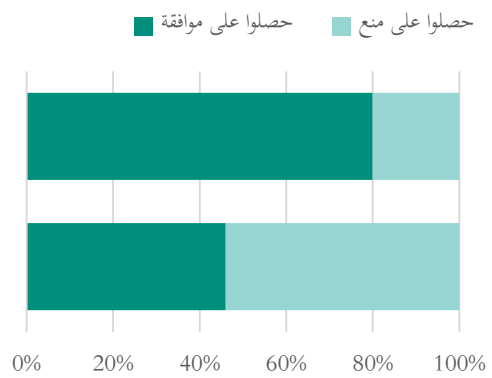
تضم فئة **"آخرون"** عبر معبر إيرز أيضًا حالات الخروج باتجاه جسر أَللني، من بينهم أيضًا الطلاب الجامعيين، وحالات خروج لأشخاص للقاء ذويهم في الضفة الغربية أو إسرائيل في حالات وفاة، مرض خطير، زفاف أو حالات إنسانية أخرى مشابهة، طلبات خروج التي يتم رفضها بين الفترة والأخرى أو تنتظر وقت طويل ليتم الرد عليها، كما في ذلك عائلات الاسرى اللواتي يطلبن الخروج بهدف الزيارات في السجن، وكبار الموظفين العاملين في السلطة الفلسطينية.

المنع الأمني وتصاريح التجار

منذ نهاية العام 2015 نلاحظ موجة مُقلقة من رفض تصاريح الخروج عبر معبر إيزر للفتات الأنف ذكرها من قبل الجهات الإسرائيلية، بادعاء وجود ما يُسمّى "المنع الأمني". حسب معطيات وصلتنا من منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، تمت الموافقة خلال العام الجاري، وحتى الآن، فقط على 46% من طلبات الحصول على تصاريح التي قُدمت، هذا مقارنةً مع ما نسبته 80% من الموافقة على الطلبات في عام 2013. وفق مصادرنا منذ مطلع تمّوز 2017، هنالك 831 تصريح تاجر ساري المفعول (إضافة إلى 141 تصريح BMG)، هذا مُقارنةً بحوالي 3,600 تصريح في شهر كانون الثاني عام 2016، و1,363 تصريح في مطلع آذار هذا العام.

تصاريح موافق عليها مقابل منوعات أمنية

ضمن الفئة التي تشكّل الجزء الأكبر من حالات الخروج، وهي فئة التجار، والتي لها أهمية عالية على تطور ونمو غزة اقتصاديًا، تم تسجيل انخفاضًا في عدد حملة تصاريح التنقّل، من 3,181 في كانون الثاني من العام الجاري، وحتى 2,438 في شهر أيلول، هذا وفق المعطيات التي وصلتنا من منسق أعمال الحكومة في المناطق. في شهر آب، تم رفض 1,130 طلب لغرض التجارة، هذا مقابل 574 تم رفضهم خلال شهر كانون الثاني.



-23%

نسبة الانخفاض في عدد التجار
حملة تصاريح التنقّل

تنقّل الأشخاص عبر معبر رفح

معبر رفح الذي في سيطرة مصر مُغلق طيلة أيام العام منذ منتصف العام 2013. في الأيام القليلة التي يعمل بها المعبر (طيلة العام 2015 عمل المعبر فقط 25 يومًا للخروج من غزة، و42 يومًا طيلة عام 2016، أما خلال النصف الأول من العام 2017 فعمل المعبر لمدة 11 يومًا للخروج من غزة)، يتم السماح لفتات محدودة من الأشخاص في العبور، مع أفضلية للذين تظهر أسماءهم في القوائم التي ترسلها مصر.

مُعَدّل شهري لحالات الخروج عبر معبر رفح

*في النصف الأول من العام 2013 عمل المعبر كالمعتاد وتنقّل عبره حوالي 000,40 حالة خروج ودخول شهرية. أُغلق المعبر بعد الانقلاب العسكري في مصر. الأرقام الظاهرة في الرسم البياني هي أرقام سنوية. لمعطيات إضافية ومُحدّثة شهريًا بما يخص الدخول والخروج للبضائع والأشخاص يرجى الضغط هنا.

